مجلة جامعة الانبار للغات والآداب | ISSN = 2073-6614 pp:1-25

Syntax and significance of Sentence On the arguments of grammatical victory in the book Al-Munsif of al-Kalam on Mughni Ibn Hisham by Al-shumani (872 A.H.)

دلالة الجملة وإعرابها
فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ فِي كتاب المنصِف مِن الكَلَام
على مُغني ابن هِشَام للشُّمُنِّيّ (872هـ)

Prof. Ahmed Hashem Al-Samarrai **Liqa Ghafouri Nade**

Samarra University - College of Education - Department of Arabic Language

dr.ah.h71@gmail.com Iekaanader63@gmail.com

أ.د. أحمد هاشم السامرائي **لقاء غفوري نادر**

جامعة سامراء . كلية التربية . قسم اللغة العربية **مديرية تربية صلاح الدين . قسم تربية سامراء**

Received: 20/05/2021 Accepted:08/08/2021 Published: 30/9/2021

Doi:10.37654/aujll.2021.171118

Abstract:

This research aims to present an applied study on Syntax and the concept of Sentence On the arguments of grammatical victory in the book Al-Munsif of al-Kalam on Mughni Ibn Hisham by Al-shumani (872 A.H.)

The significance is in terms of two considerations, namely: definitive and probabilistic significance, and apparent or hidden significance. As for the syntax, it deals with the sentence that does not replace the singular, and it has no place in the parsing, and the sentence that replaces the singular, and it has a place in the parsing.

Keywords: arguments, grammatical victory, book al-Musannaf, Mughni Ibn Hisham

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية عَن دلالة الجملة وإعرابها فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ فِي كتاب المنصِف مِن الكَلَام على مُغني ابن هِشَام للشُّمُنِّيّ (872هـ)، فالدلالة مِن حيث اعتبارين، هما : الدلالة القطعية والاحتمالية والدلالة الظَّاهرة أَو الباطنة، أمَّا الإعراب فيتناول الجملة الَّتي لا تحل

محل المفرد، وهي لا محل لها مِن الإعراب، والجملة الَّتي تحل محل المفرد، وهي لها محل مِن الإعراب .

الكلمات المفتاحية: حُجَج، الانتِصَار النَّحْويّ، كتاب المصنف، مُغني ابن هِشَام.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد :

تُعدُّ الجملة مِن المباحث المهمة فِي الدرس النَّحْويّ، لأنَّ الوظيفة الأساسية للنَّحو تدور حول ما يتصل بالجملة ونظمها، بدءًا مِن تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عَن أنماطها، وضبط صورها، وانتهاء بتقنين هذا كله فِي شكل قواعد تهدي إلى فهم وتفسير ما أثر منها[1] .

وتعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب مِن إعراب الجمل وأشباه الجمل، وكان ابن هِشَام رائدًا لامعًا حين خص موضوعها بعناية فائقة فِي كتابه (مُغني اللبيب)، ففتح بابًا لم يكن له مثيل[2]، لكن الدَّماميني اعترضه ببعض ما ذهب إليه مِن دلالتها وإعرابها، ممَّا حذا بالشُّمُنِّيّ الانتِصَار له فِي كتابه المنصِف مِن الكَلَام، ولهذا جاء بحثنا موسومًا بـ(دلالة الجملة وإعرابها فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ فِي كتاب المنصِف مِن الكَلَام على مُغني ابن هِشَام للشُّمُنِّيّ (872هـ)) .

وتضمنت خطة البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، بينا فِي المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختيارنا له، وخصصنا المبحث الأول لبيان دلالة الجملة فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ باعتبار الدلالة القطعية والاحتمالية أَو باعتبار الدلالة الظَّاهرة أَو الباطنة، والمبحث الثَّاني كان لإعراب الجملة الَّتي لا تحل محل المفرد، وهي لا محل لها مِن الإعراب، والجملة الَّتي تحل محل المفرد، وهي لها محل مِن الإعراب، وأمَّا الخاتمة فأوجزنا فيها أهم ما توصلنا إليه مِن نتائج .

ونسأل الله سبحانه التوفيق فيه، وأنَّ ينفعنا به ومَن قرأه فِي الدنيا والآخرة، إنَّه سميع مجيب.

المبحث الأوَّل

دلالة الجملة فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ

تقسم دلالة الجملة العربية بحسب اعتبارات مختلفة، فباعتبار القطع والاحتمال تكون إمَّا قطعية أَو احتمالية، وباعتبار المعنى الظَّاهر والباطن تكون إمَّا ظاهرة أَو باطنة[3]، وسننظر فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ إلى دلالة الجملة بكلا الاعتبارين .

أولًا : الدلالة القطعية أَو الاحتمالية :

الناظر إلى الجملة العربية يرى أنَّها تكون ذات دلالة قطعية تدل على معنى واحد أَو تحتمل أكثر مِن معنى، فوقفنا فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْوِيّ للشُّمُنِّيّ على نوع منها، ومثال ذلك :

(جملة (لاَ يَسَّمَعُونَ) [سورة الصافات، مِن الآية :8] مستأنفة أَو حاليَّة) :

الجملة الاستئنافيَّة هي : الجملة المُفْتَتَحُ بها النَّطق، وقد تطلق على الجملة المُنْقَطِعَةِ عمَّا قبلها لفظًا ومعنًى[4]، وبيَّن ابن هِشَام أنَّ الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق، وقد يَخْفَى على كثير مِن المُعرِبين[5]، ومثال ذلك جملة **(لَّا يَسَّمَّعُونَ)** فِي قوله تعالى : **(إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ)** [سورة الصافات، مِن الآية :6–8]، فقال : ((قلتُ : الَّذي يُقَدِّر وجودَ معنى الحالِ هو صاحبُها كالمرور به فِي قولك : (مَرَرتُ بِرَجُلٍ معه صَقْرٌ صَائِدًا به غَدًا)، أَيْ : مقدِّرًا حالَ المرور به أن يصيد به غدًا، والشَّياطين لا يقدِّرون عدم السَّماع ولا يريدونه))[6].

واعترضه الدَّماميني بقوله : ((وهو ضعيف، أمَّا أولًا : فلا نُسلم أنَّ الَّذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها، ولِمَ لا يجوز أن يقدِّرها غيره، ولو قيل : معنى المثال (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مقدَّرًا عدم الصَّيدِ به فِي الغدِ) على أن يكون (مقدَّرًا) اسم مفعول لصحَّ، سواء كان هو المقدِّر أَو غيره .

وأمَّا ثانيًا : فعلى تقدير تسليم أنَّ الَّذي يقدِّر هو صاحب الحال لا يمتنع فِي الآية أن يكون الشَّياطين يقدِّرون عدم سماعهم بعد الحفظ، لِمَا رَأَوه مِن القَذْف بالشُّهب والطَّرد عَن الاسترق .

وأمَّا ثالثًا : فلأن قوله : (ولا يريدونه) لا مدخل له فِي كون الحال مقدَّرة، لأنَّها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدًا لها، كما إذا قال الأمير لمظلوم : (أدخل السِّجن خَالِدًا فِي عذابه)، وإنَّما عدلت عَن التَّمثيل بقوله تعالى :**(قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ)** [سورة الزمر، الآية :72] لاحتمال أن يُقال : عُذُّوا مُريدِينَ بما ارتكبوا مِن جريمةِ الكفر))[7] .

احتَجَّ الشُّمُنِّيُّ لابن هِشَام بقوله : ((الدَّليل على أنَّ الَّذي يقدِّر وجود معنى الحال هو صاحبها أن فِي الحال ضميرًا يعود على صاحبها، فيجب أن يكون مقدِّرًا كذلك، لأنَّه بمعناها، فيجب أن يكون مقدِّرًا لحال صاحبها ويمتنع فِي الآية أن يكون الشَّياطين يقدِّرون عدم سماعهم بعد الحفظ،لأنَّ عدم سماعهم لازم للحفظ منهم، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له، فلو كانوا مقدِّرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدِّرين عدم سماعهم فِي حال عدم سماعهم، لأنَّ عدم سماعهم واحد مستمر، ولكانوا متَّصفِينَ بالحال المقدَّرة فِي وقت تقديرها والحال المقدَّرة لا يَتَّصِفُ بها صاحبُها فِي وقت تقديرها بَل بعده كما فِي المثال .

وقولـه : (لا يريدونـه) نفـي لتقدير هـذه الحـال بمَريـدًا، كمـا أن قولـه : (لا يقـدِّرون) نفـي لتقديرها بـ(مقدِّرًا)، وإنَّما قال ذلك، لأنَّه قال فِي فِي حرف الألف فِي (إذا) فِي الفصل الثَّاني فِي خروجها عَن الاستقبال : إنَّهم يقدِّرون مقدِّرًا الصَّيد به غدًا، وأوضح منع أن يُقال : مَريدًا به الصَّيدَ غدًا، ثُمَّ لا يخفى أنَّ كلمة (عدم) فِي قول الشارح ولو قيل : معنى المثال (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مُقَدِّرًا عدم الصَّيدِ به فِي الغدِ) مِن طغيان القلم))[8].

تحرير المسالة :

اختلف فِي جملة (**لَّا يَسَّمَّعُونَ**)، على أربعة أقوال :

الأوَّل : أنَّها فِي محل جرِّ صفة لـ (**شَيْطَانٍ**)، باعتبار أنَّ الجمل بعد النكرات صفات، وهذا الوجه أجازه أبو البقاء العكبريّ[9] غير أنَّ جمهور المُعرِبين يمنعون ذلك، ويعلِّلون للمنع بسبب معنويّ، هو أنَّ هذا التوجيه الإعرابي يجعل معنى الآية : أنَّ السماء زُيّنت بالكواكب الَّتي تحفظها مِن كلِّ شيطان موصوف بعدم السّمع أَو التسمُّع إلى الملأ الأعلى، وعليه فلا معنى للحفظ مِن شيطان هو فِي الأصل غير سامع[10]، وهو معنى فاسد بلا شك، ورآه السمين الحلبيُّ وهمًا مِن أبي البقاء[11].

الثَّاني : أنَّها جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، فتكون جوابًا لسؤال مُقَدَّر[12]، وأجازه أبو البقاء[13] .

وفي هذين القولين مِن جهة المعنى ما يشوبهما، قال أبو حيان : ((ولا يجوز أنَّ يكون (**لَّا يَسَّمَّعُونَ**) صفة، ولا استئنافًا جوابًا لسائل سأل لِمَ يُحفَظُ مِن الشَّياطين ؟ لأنَّ الوصف كونهم لا يَسَّمَّعُون، أَو الجواب لا معنى للحفظ مِن الشَّياطين على تقديرهما، إذ يصير المعنى مع الوصف : (وَحِفْظًا مِن كُلِّ شَيطَانٍ مَارِدٍ غَيرِ سَامِعٍ أَو مُسْمِعٍ)، وكذلك لا يستقيم مع كونه جوابًا))[14].

الثالث : أنَّها جملة مستأنفة استئنافًا نحويًّا، إذ لم يُجِز ابنُ هِشَام غيرَهُ، فكان قوله : ((وإنَّما هي استئنافٌ نحويّ، ولا يكون استئنافًا بيانيًّا لفساد المعنى أيضًا))[15]، فهي مبتدأة لبيان حال الشَّياطين، ونفي استماعهم إلى الملأ الأعلى، ولا علاقة لفظيَّة تربطها بالجملة الَّتي قبلها، وقال السمين الحلبيُّ : ((وإنْ أراد الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُه فهو صحيحٌ))[16].

الرابع : أنَّها فِي محل نصب حالٌ مِن (**شَيْطَانٍ**)، والَّذي سوَّغ مجيء الحال مِن النكرة أنَّها موصوفة بـ (**مَـارِدٍ**)، والنكرة إذا وصفت بشيء قرُبتها مِن المعرفة، وحسُن الكلام[17]، وهذا الوجه قرَّره الزمخشريُّ، وأرى أنَّه الوجه الصَّحيح إذ قال : ((فإنَّ قلت : (**لَّا يَسَّمَّعُونَ**)، كيف اتَّصل بما قبله ؟ قلتُ : لا يخلو من أن يتَّصل بما قبله على أن يكون صفة لكلِّ شيطان، أَو استئنافًا، فلا تصحُّ الصفة، لأنَّ الحفظ مِن شياطين لا يَتَسَمَّعُون أَو يَسْمَعُون لا معنى له، وكذلك الاستئناف، لأنَّ

سائلًا لو سأل : لِمَ تُحْفَظُ مِن الشَّياطين ؟ فأجيب بأنَّهم لا يَسَّمَّعُون، لم يستقم، فبقي أن يكون كلامًا منقطعًا مبتدأً اقتصاصًا لِمَا عليه حال المسترقة للسمع، وأنَّهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة، وهم مقذوفون بالشهب، مدحورون عَن ذلك، إلَّا من أمهل حتى خطف خطفة واسترق استراقة، فعندها تعاجله الهلكة بإتباع الشهاب الثاقب))[18] .

ويفهم مِن كلام الزمخشريّ وغيره أنَّ القصد بالحال الحال المقدَّرة المستقبليَّة، وهي الَّتي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، أَيْ : بعد تحقُّق معناه بزمن يطول أَو يقصر فحصول معنى الحال هنا متأخِّر عَن حصول مضمون عاملها[19]، فالشَّياطين، على تقدير : (**لَّا يَسَّمَّعُونَ**) حالًا لهم، لا يستطيعون السماع بعد الحفظ، وهم فِي حال القذف بالشهب، وبهذا يختلف المعنى عنه عند تقدير الصفة الَّتي تساق فِي الغالب، لتقييد الموصوف وتخصصه وتكون ملازمة له[20]، بمعنى أن عدم السمع هو صفة الشَّياطين الملازمة لهم قبل الحفظ وبعده كما يختلف المعنى عند تقديرها حالًا مقارِنة، لأنَّ ((معناها يتحقق فِي زمن تحقق معنى عاملها وحصول مضمونه بحيث لا يختلف وقوع معنى أحدهما عَن الآخر))[21]، وعليه يكون المعنى: حفظًا مِن كل شيطان حاله الملازمة له هي عدم السمع أَو التسمع .

ويلحظ أنَّه المعنى نفسه عند تقدير الصفة، وكلاهما فاسد، لذلك قال ابن هِشَام : ((فإن الذهن يتبادر إلى أنَّه صفةٌ لكل شيطان، أَو حالٌ منه، وكلاهما باطل، إِذ لا معنى للحفظ مِن شيطان لا يَسمع))[22] .

وإن كان الزمخشريُّ قد فرَّ مِن ذلك بجعلها حالًا مقدَّرة، فإنَّ ابن هِشَام لم يُسَلِّم بذلك، ولم يقبل به، فقال : ((فإن قلت : اجعلها حالًا مقدَّرة، أَيْ : وحفظًا مِن كلِّ شيطان مارد مقدَّر عدم سماعه، أَيْ : بعد الحفظ، قلت : الَّذي يقدِّر وجود ...))، لكنَّ هذا التعليل لمنع كون الجملة حالًا مقدَّرة ليس كافيًا كما رآه الدَّماميني فِي اعتراضه عليه .

ويبدو لنا أنَّ ما يلمح جواز أنَّ تكون جملة (**لَّا يَسَّمَّعُونَ**) حالًا مقدَّرة، إذ إنَّ معنى الحال المطلق جواب عَن سؤال عَن الهيئة أَو الكيفية، بَل إنَّ ذلك غير ممتنع على تقدير الاستئناف النَّحْويّ أيضًا، فالدَّماميني يرى أنَّ ابن هِشَام بذلك التَّقدير يكون قد وقع فيما فرَّ منه، لأنَّ الجملة إذا كانت استئنافًا نحويًّا كانت ((إخبارًا عَن هؤلاء الشَّياطين المحفوظ منهم بأنَّهم لا يَسَّمَعُون فيرد الإشكال، وهو أنَّه لا معنى للحفظ ممن لا يسمع، كما أخبر عنه، فيكون ابن هِشَام قد وقع فيما فرَّ منه، فإن قلتَ : التَّقدير : لا يَسَّمَعُونَ بعد الحفظ، فلا إشكال ؟ قلتُ : هذا التَّقدير يصحُّ مع جعل الجملة صفة أيضًا، فتخصيص التَّقدير بحالة الاستئناف يكون تحكمًا))[23]، فضلًا عَن أنَّ الجملة صالحة لجعلها حالًا أكثر منها صفة، لأنَّ (**شَيْطَانٍ**) نكرةٌ موصوفة بـ (**مَارِدٍ**)، وهذا الوصف يقرب النَّكرة مِن المعرفة، ممَّا يجعل تعيينها موصوفًا غير لازم، وإنَّما يترجَّح كون (**شَيْطَانٍ**) صاحب حال وجملة (

لَّا يَسَّمَّعُونَ) حال منه، لأنَّه يشترط فِي الحال أن يكون مذكورًا لبيان الهيئة، وبعبارة أخرى : مفهمًا حال كذا، وهو شرط دلاليّ يميزه من الوصف[24]، فيكون المعنى : لحفظ السماء مِن كلّ شيطان مارِدٍ غير قادر على السمع فِي حال الحفظ، وهذا المعنى أقوى مِن تقدير الصفة الَّتي تساق فِي الغالب ((لتقييد المنعوت به، وهو لم يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنَّما أفهمه بطريق اللزوم، لأنَّ المقصود بالذَّات التقييد بالنعت، وإن لزم فيه بيان الهيئة بالعرض))[25]، وعليه فهو يفهم أن الوصف بـ **(لَّا يَسَّمَّعُونَ)** ملازمًا للشَّياطين قبل الحفظ وبعده على السواء، وهذا مِن حيث المعنى .

أمَّا مِن حيث الصناعة : فمعلوم أنَّ الوصف بالجملة خاص بالنكرة، لأنَّ الجملة مؤولة بها، فيتحقق التطابق بين الصفة والموصوف، ولأنَّ النكرة هنا، وهي **(شَيْطَانٍ)**، موصوفة بـ **(مَارِدٍ)** يفوّت هذا الشَّرط، لأنَّه يجعلها أقرب إلى المعرفة، فيحسن أن تكون الجملة حالًا، و**(شَيْطَانٍ مَارِدٍ)** هو صاحب الحال، لأنَّه في حكم المعرفة .

وأمَّا تقدير الاستئناف الَّذي قرَّره ابن هِشَام فهو جائز ولكنَّه مرجوح، لأنَّه لا يلزم أن تكون الجملة مُنْقَطِعَة عمَّا قبلها معنى، إذ يصح تقديرها جوابًا عَن سؤال عَن الحال كما لا يلزم أنْ تكون مُنْقَطِعَة عمَّا قبلها لفظًا، وبهذا الواقع نجد أنَّ اعتراض الدَّماميني على ابن هِشَام فِي محلِّه، إذ توضَّحت حقيقة الرأي فِي هذه المسألة، فحجَّة الشُّمُنِّيّ للانتِصَار كما ذكرناها فِي صدر المسألة لا تصلح أنَّ تكون دفاعًا لابن هِشَام، لأنَّها مبنية على توجيه قوله وتأويله .

يترجَّح ممَّا تقدم أنَّ وجه إعراب جملة **(لَّا يَسَّمَّعُونَ)** فِي محل نصب حال مِن **(شَيْطَانٍ مَارِدٍ)** لقوة دلالته القطعية على المعنى المراد بحيث لا يرد عليه شيء كما يرد على تقدير الاستئناف مع كونه جائزًا لكنَّه مرجوح ودلالته احتمالية، فحجَّة الشُّمُنِّيّ لا تسقط اعتراض الدَّماميني، إذ ثبتت صحَّة اعتراضه .

ثانيًا : الدلالة الظَّاهرة أَو الباطنة :

ونعني بالدلالة الظَّاهرة المعنى الَّذي يعطيه ظاهر اللفظ، وبالدلالة الباطنة المعنى الَّذي يعطيه فحوى الكلام ولا يفهم مِن ظاهر العبارة[26]، ووجدنا فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ للشُّمُنِّيّ مِن الجمل ما تضمَّنت هذه الدلالة، ومثال ذلك :

(جملة (هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ) [سورة الانبياء، مِن الآية :3] تفسيريَّة أَو بدليَّة) :

تؤدي الجملة التفسيريَّة وظيفة معنوية كما يفهم مِن معناها اللغويّ الَّذي يقوم على الشَّرح والبيان والتفصيل، ولأجل هذه الوظيفة لم يكن لها محل مِن الإعراب، وهو ما قرره ابن هِشَام تبعًا للجمهور[27] ثُمَّ أشار إلى أنَّه لا يمتنع كون الجملة الإنشائيَّة مُفَسِّرة بنفسها، ويقع ذلك فِي موضعين

فقال : ((أحدهما : أنَّ يكون المُفَسَّرُ إنشاءً أيضًا، نحو : (أَحْسِنْ إلى زَيْدٍ أَعْطِه ألفَ دينار)، والثَّاني : أنَّ يكون[28] مفردًا مؤدّيًا عَن جملة نحو : (**وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**)))[29].

واعترضه الدَّماميني بقوله : ((لا يتعيَّن في (**هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**) أنَّ تكون جملة مُفَسِّرة لـ (**ٱلنَّجْوَى**) لا محلَّ لها مِن الإعراب، بَل يجوز أنَّ يكون فِي محل نصب على أنَّها بدل مِن المفعول به الَّذي **هو** (**ٱلنَّجْوَى**) ، فإن قلت : ليس هذا مِن الأبواب الَّتي يصحُّ وقوع الجملة فيها مفعولًا، قلت : الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدليَّة فهي فِي حكم المفرد وكأنَّه قيل : (وَأَسَرُّوا هَذَا الكَلَام)))[30].

احتَجَّ الشُّمُنِّيُّ لابن هِشَام بقوله : ((لا يلزم مِن التمثيل بـ (**هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**) للجملة المُفَسِّرة تعينه لها، وإنَّما يلزم جوازه لها، وقد ذكر المصنف فِي أول الكلام على الجملة المُفَسِّرة أنَّه يجوز فِي (**هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**) أنَّ يكون تفسِيرًا لـ (**ٱلنَّجْوَى**) وبدلًا منه على قول الكوفيِّين، وأنَّ يكون معمولًا لقول محذوف هو حال، ولا حاجة إلى جواب الشارح بأنَّ الجملة هنا مراد بها لفظها، لأنَّ الجملة على تقدير كونها بدلًا مِن (**ٱلنَّجْوَى**) ليست مفعولًا به، وإنَّما هي تابعة للمفعول به، ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر فِي المتبوعات والأوائل))[31] .

تحرير المسألة :

اختُلف فِي توجيه جملة (**هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**) فِي قوله تعالى : (**لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**) [سورة الأنبياء، الآية :3] على أقوال :

الأوَّل : أنَّها مُفَسِّرة لـ(**ٱلنَّجْوَى**)، وهو مذهب البصريِّين[32]، واختاره الزَّجَّاج[33].

والثَّاني : أنَّها بدل مِن (**ٱلنَّجْوَى**)، لأنَّ ما فيه معنى القول يعمل فِي الجمل، وهو مذهب الكوفيِّين[34]، واختاره الزمخشريّ[35] .

والثالث : إنَّها حال مِن إسرار النجوى، وتقدير الكلام كاملًا مثل قولنا : قائلين هَل هَذَا إلَّا بَشَرٌ، وأتى ابن هِشَام بالمثال الشبيه لهذه الجملة وهو قوله تعالى : (**وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم**) [سورة الرعد، مِن الآية :23–24][36].

والرابع : أنَّ قوله : (**هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**) جملتان استفهاميتان متعلقتان بـ (**وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى**)، محكيتان بقوله : (**ٱلنَّجْوَى**)، لأنَّه بمعنى القول الخفي، فهما فِي موضع نصب على المفعول بـ (**ٱلنَّجْوَى**)[37].

والخامس : أنَّها مُتعلِّقة بمحذوف مقدَّر بالفعل (**قَالُوا**) قبل الاستفهام، والمعنى : أنَّهم اعتقدوا أن الرسول ﷺ لا يكون إلَّا مَلَكًا، وأن كلَّ مِن ادَّعى الرسالة مِن البشر وجاء بالمعجزة هو

ساحر ومعجزته سحرٌ[38]، أَيْ : قالوا هَل هَذا إلَّا بشرٌ مثلكم لا ينماز منكم بشيء[39]، وهذا القول نتيجة تآمرهم، وقد تناجوا به سرًّا، ودلَّ عليه قوله تعالى : (**وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**)، فالنجوى : المحادثة الخفية، وهي اسم مِن التناجي، والتناجي لا يكون إلَّا سرًّا، وهو رأي انفرد به الزمخشريُّ[40].

أمَّا عند ابن هِشَام فجملة الاستفهام مُفَسِّرة لا محلَّ لها مِن الإعراب، ويجوز أن تكون بدلًا مِن**(ٱلنَّجۡوَى)**، فكان اعتراض الدَّمامينيّ عليه عدم التعيُّين بأنها مُفَسِّرة، وإنَّما الجملة مراد بها لفظها على تقدير البدليَّة .

يبدو لنا أنَّ شأن هذه الجملة شأن جميع الجُمل الَّتي تتسم بازدواج الوظيفة، فهي مِن الجانب الشكليّ تؤدي وظيفة البدليَّة فِي السِّياق الَّذي ترد فيه ومِن الجانب الدلالي تقوم بإيضاح المبهم وتفسيره فِي الجملة المتقدمة عليها، لذلك اتجه بعض النَّحْويّين إلى تقدير الجملة بحثًا عَن استقامة القواعد، فجوزوا بعض الوجوه النَّحْويَّة قياسًا على بعض الوجوه الجائزة فِي باب التوابع، ففي إعرابها بدلًا مِن **(ٱلنَّجۡوَى)** مخالفة القواعد النَّحْويَّة المُفَسِّرة، لأنَّ إبدال الجملة مِن المفرد، وإنْ حاول بعض النَّحْويّين تخريجه، مخالفٌ لأصول الأحكام فِي البدل، ثُمَّ إعرابها بدلًا مردودٌ بما تقرر فِي أحكام البدل أن المبدل منه على نية الطرح[41]، وحذف المبدل منه فِي الآية الكريمة **(ٱلنَّجۡوَى)** مخلٌّ بمعنى الآية قطعًا .

لا يتوقف فهم المعنى فِي كثير مِن الأحيان على تقدير المحذوف، فهناك فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وقد تطرق ابن جني إليه فقال : ((ألا ترى إلى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنَّ كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيَّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه))[42] .

نلحظ أهمية ارتباط المعنى بالتحليل النَّحْويّ فِي بيان الوجه الإعرابيّ، فلما تعيَّن النَّهي عَن أنَّ **(هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ)** مُفَسِّرة لـ**(ٱلنَّجۡوَى)** تعيَّن إثبات البدليَّة، إذ العكس غير صحيح فإثبات البدليَّة لا يعني النَّهي عَن أنَّها مُفَسِّرة، فالدَّمامينيُّ نظر إلى دلالة الجملة الظَّاهرة فكان الأولى أنَّ يشير إلى ذلك دون التَّقدير الَّذي أبداه، وعبارة ابن هِشَام لا تتضمَّن ما يدلُّ على التعيُّين بكونها مُفَسِّرة، لأنَّ دلالة الجملة لديه ظاهرة وباطنة، ولرفع ما يشوبها قال الشُّمُنِّيُّ : (لأنَّ الجملة على تقدير كونها بدلًا مِن **(ٱلنَّجۡوَى)** ليست مفعولًا به، وإنَّما هي تابعة للمفعول به)، فلجأ إلى قاعدة (يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)[43]، لأنَّ الأصل فِي تقريرها أنَّ الشيء قد يثبت ضمنًا وتبعًا، ولا يثبت قصدًا وأصالة على ما تقرر فِي الأصول[44].

يترجَّح لنا ممَّا تقدَّم أن ما ذهب إليه الزمخشريُّ فِي تعلق الجملة الاسميَّة بمحذوف قدره بالفعل (**قَالُوا**) هو الأنسب ومعنى الآية، والأوفق وقواعد النحو ممَّا ذكر، وأنَّ ابن هِشَام لم يعيَّن القول بكونها جملة مُفَسِّرة، فاعتراض الدَّماميني فِي غير محلِّه، إذ ثبتت حجَّة الشُّمُنِّيّ للانتِصَار .

المبحث الثَّاني

إعراب الجملة فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ

إنَّ الأصل فِي الإعراب هو للمفرد، وأن الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد أعطيت إعرابه تقديرًا، لأنَّها حلت محله وقامت مقامه واستعملت فِي موضعه، وهذا يعني أنَّ الجملة مِن الناحية الإعرابية، جملة لا تحل محل المفرد، وهي الَّتي لا محل لها مِن الإعراب، وجملة تحل محل المفرد، وهي الَّتي تأخذ إعرابه تقديرًا[45]، وفِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ للشُّمُنِّيّ تمثلت كلا النوعين .

أولًا : جملة لا تحل محل المفرد، وهي لا محل لها مِن الإعراب، ومثال ذلك :

(الجملة الواقعة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة لا محل لها مِن الإعراب) :

(حَتَّى) الابتدائيَّة حَرْفٌ يقع بعده الجمل مستأنفة، بنوعيها : اسميَّة، وفعليَّة فعلها مضارع أَو ماض[46]، فيكون الاسم أَو الفعل المضارع مرفوعين بعدها دلالةً على الابتداء، وعدم تأثيرها فيهما إعرابيًّا، ويكون مضمون الجملة بعدها غايةً لما قبله[47]، وَبيَّن ابن هِشَام فِي باب تفسير الجملة أنَّ النَّحْويّين اختلفوا فِي الجملة الواقعة بعدها ألها موقع مِن الإعراب أَم لا ؟ فقال : ((الرابع[48]: الجملة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة))[49].

واعترضه الدَّماميني بقوله : ((إذا فرض الكلام فِي (حَتَّى) الابتدائيَّة امتنع جريان الخلاف فِي الجملة الواقعة بعدها هل لها محل مِن الإعراب أَو لا ؟ فإنَّ القائل بأنَّ الجملة بعد (حَتَّى) في محل جرٍّ لا يرى (حَتَّى) ابتدائيَّة))[50] .

احتَجَّ الشُّمُنِّيُّ بقوله : ((قد نقل المصنِّف عَن الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ أنَّ الجملة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة فِي موضع جرٍّ بـ(حَتَّى)[51]، فإنَّ قيل : ما الفرق حينئذٍ بينهما وبين (حَتَّى) الجارة، قلنا : إنَّ هذه لا تقع بعدها إلَّا الجملة وتلك لا تقع بعدها إلَّا المفرد))[52] .

تحرير المسألة :

اختلف النَّحْويون فِي الجملة الواقعة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة، على رأيين :

الأوَّل : رأي الجمهور[53]، أنَّها مستأنفة لا محل لها مِن الإعراب، واشترطوا أنَّ يكون المرفوع بعدها متسبِّبًا عمَّا قبله، ليكون بينه وبين ما قبلها اتصال معنويٌّ يجبر ما فات مِن الاتصال اللفظيّ[54]، فعلى قول جرير[55] :

فَمَا زالتِ القَتْلى تَمُجُّ دماءها بدِجْلَةَ حَتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

يكون تغير لون ماء دجلة بسبب كثرة ما خالطه مِن دماء القتلى .

ولهذا الاتصال المعنويّ وجهان : فإمَّا أنَّ يفيد اتصال ما قبلها بما بعدها، وأَنَّ ما بعدها فِي زمن الحال، ولا زال مستمرًا، فمعنى قولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها) : كَانَ مِنِّي سَيْرٌ فَدُخُولٌ متَّصلٌ بذلكَ السَّيرِ زَمَنيًّا، وإمَّا أنَّ يفيد كون ما قبلها مُسَبِّبًا لما بعدها، ولكنه مُنْقَطِع عَنْه زمنيًّا، غير متَّصِل به، فمعنى المثال السابق : كَانَ مِنِّي سَيْرٌ فيما مَضَى، وأنا الآن فِي حال دخولٍ، ويجمع بين المعنيين دلالة ما بعدها على الحال[56]، ويشترط فِي الفعل المرفوع بعدها إضافةً إلى السَّبَبِيَّة أن يكون حالًا أَو مؤولًا به، وأن يكون فضلة[57]، بمعنى لا ارتباط لفظيًّا له بما قبلها.

والثَّاني : رأي الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ[58]، أنَّها فِي محل جرٍّ بها، و(حَتَّى) مُتعلِّقة بما قبلها تعلق حُرُوف الجر مِن حيث المعنى لا مِن حيث اللفظ، لأنَّ الجملة تؤوَّل بالمفرد مِن غير حَرْف مصدريٍّ، ويجوز دخول الجارِّ عليها كما فِي أسماء الزمان المضافة، وعليه فمعنى أنَّ الجملة بعد حَتَّى فِي محل جرٍّ بها، أَيْ : إنَّها فِي تأويل مفرد مجرور بها، لا على معنى أنَّ الجملة باقية على جملتها غير مؤول بالمفرد، و(حَتَّى) عاملة محلها[59] .

أمَّا رأي ابن هِشَام فذكره في باب تفسير المفردات، وذكر أحكامها فقال : ((ولا مَحَلَّ للجملة الواقعة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة، خلافًا للزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه، زعما أنَّها فِي مَحَلِّ جَرٍّ بـ(حَتَّى)))[60]، وتمثَّل رأيه فِي البيت السابق ذكرُهُ، إذ ذكر أنَّ (حَتَّى) مستأنفة عند الجمهور، وفِي موضع جَرٍّ بها عند الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه، فكان اعتراض الدَّماميني عليه إنَّ كان فَرْضُ الكلام فِي (حَتَّى) الابتدائيَّة امتنع الخلاف فِي الجملة بعدها، لأنَّها لا تعمل الجر .

يبدو لنا أنَّ الأداة مِن أهم الوسائل الَّتي تغيَّر المعنى النَّحْويّ فِي الجملة العربية[61]، إذ تعدُّ وسيلة يستعان بها لتأدية عمل ما، ولفظ لا يدل على معنى إلَّا عند اقترانه بغيره[62]، ومثال ذلك (حَتَّى) الابتدائيَّة الَّتي أجاز الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه عملها الجر فيما بعدها، ولكن ضعف رأيهما مِن وجوه هي :

الأوَّل : إنَّ ما ذهبا إليه يجعل حَرْف الجرِّ (حَتَّى) معلَّقًا عَنِ العمل، لأنَّه عمل فِي معنى الجملة لا فِي لفظها، والتَّعليق ثابت لأفعال القلوب، ولم يثبت فِي حُرُوف الجرِّ[63].

الثَّاني : إنَّ كسر همزة (إنَّ) بعدها في نحو قولهم : (مَرِضَ حَتَّى إنَّهم لا يَرْجُونَهُ)، دليل على أنَّه فِي موضع ابتداء، لأنَّ القاعدة تقول : إنَّ حَرْف الجرِّ إذا دخل على (إنَّ) فُتِحتْ همزتُها نحو قوله تعالى : **(ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ)** [سورة الحج، مِن الآية :6]، فلمَّا لم تفتح الهمزة عُلِمَ أنَّها ليست جارَّة[64] .

الثَّالث : إنَّ فيما ذهبا إليه إنكارًا لوجود (حَتَّى) الابتدائيَّة فِي اللغة، فما يحكم الجمهور بأنَّ (حَتَّى) فيه ابتدائيَّة يحكمان فيه بأنَّها حَرْف جرٍّ[65].

أمَّا ارتفاع الاسم بعد (حَتَّى) فِي الشَّاهد الشعريّ دليل على إرادة معنى الابتداء، إذ لو كانت جارَّة لعملت عملها فِي المفرد مباشرة، فلمَّا جاء مرفوعًا فِي نحو : (حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ)، دلَّ على أنَّها ليست حَرْف جرٍّ، ولا حاجة لتأويل الجملة بالمفرد، ثُمَّ جعلها عاملة فيه معنًى لا لفظًا، فضلًا عَن أنَّ ارتفاع الفعل بعدها يدلُّ على ذلك، إذ لو كانت جارَّة لكان الفعل بعدها منصوبًا على إضمار(أن)، وهذا هو مقصد ابن هِشَام فِي قوله الَّذي ذكر فِي صدر المسألة، وقال أيضًا : ((وعَن الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه فِي موضع جَرٍّ بـ(حَتَّى)))[66]، لذلك لا يتوجَّه نفي كلامه بتقرير الدَّمامينيّ، لأنَّه بناء على كلام الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه فالفرق بين (حَتَّى) الجارَّة والابتدائيَّة إذا عملت الجرّ مع أنَّهما عاملان للجرّ أنَّ الأولى الداخلة على المفرد والثَّانية الداخلة على الجملة[67]، وهذا ما احتَجَّ به الشُّمُنِّيُّ فِي تصحيح كلام الدَّمامينيّ على نص ابن هِشَام، إذ أوضح تخريج كلامه .

يترجَّح لنا ممَّا تقدَّم صحَّة ما قرَّره ابن هِشَام مِن أنَّ الجملة بعد (حَتَّى) الابتدائيَّة لا محل لها مِن الإعراب، لضعف مذهب الزَّجَّاج وابن دُرُسْتُوَيْه فِي القياس، وبُعْدِه عمَّا قرَّره النَّحْويُّون مِن قواعد ضابطة، وأنَّ اعتراض الدَّمامينيّ فِي غير محلِّه، إذ ثبتت حجَّة الشُّمُنِّيّ .

ثانيًا : جملة تحل محل المفرد، وهي لها محل مِن الإعراب، ومثال ذلك :

(إعراب جملة چ ڈ ج چ مِن قوله تعالى : (فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا) [سورة الكهف، الآية :77] :

تعد جملة (**ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا**) مِن أمثلة النوع الأول مِن أحكام الجُمل بعد النكرات، وهي الواقعة صفة لا غير، لوقوعها بعد النكرات المحضة، إذ ألمح ابن هِشَام إلى خلاف المُعرِبين فِي موقعها مِن الآية السابقة فقال : ((وإنَّما أُعيد ذكر الأهل))[68].

واعترضه الدَّمامينيُّ بقوله : ((وعلى قوله : لو قيل : (اسْتَطعَمَاهم) لكان الضَّميرُ لغيرها[69]، مناقشة يعني : فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف، وذلك لأنَّ الضَّمير المنصوب ليس عائدًا إلى (الأهل) مطلقًا، بَل إلى (الأهل) المقيَّد بإضافته إلى القرية المتقدّمة الذكر، فحصل الربط بهذا الاعتبار، وعلى قوله : لو قيل : (اسْتَطعَمَاهم)، لكان التجوُّز[70]، مناقشة فلقائل أنْ يلتزمه ويكون مثل : (**وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ**) [سورة يوسف، مِن الآية :82] والقرآن العزيز مشحون بالمجاز))[71] .

احتَجَّ الشُّمُنِّيُّ بقوله : ((لم يعتبروا فِي ربط الصفة بموصوفها إلَّا الضَّمير لا الربط المعنويَّ ولا باسم غير الضَّمير، قال الرضيُّ عند قول ابن الحاجب فِي كافيته : وتوصف النكرة بالجملة الخبريَّة ويلزم الضَّمير فِي الصفة والصِّلة، ليحصل الربط بين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصِّلة

فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص أَوْ تعريف[72]، ولو سلِّم صحَّة اعتبار الربط المعنويّ فِي الصفة فلا نُسَلِّم صحَّة اعتباره فِي هذه الآية إلا ترى أنَّه لو قيل : (اسْتَطعَمَاهم) كانت هذه الجملة صفة لـ **(أَهْلَ)**، والضَّمير رابطها لا صفة لـ **(قَرْيَـةٍ)** والرابط المعنى إذ لا دليل على ذلك، وقول ابن الحاجب : ولو قيل (اسْتَطعَمَاهما) لكان على التجوز[73] يعني : وهو خلاف الأصل، فيكون مرجوحًا وإن كان فصيحًا واقعًا فِي القرآن على الصَّحيح، وفِي البحر: وقد يظهر لتكرير لفظ الأهل فائدة غير التوكيد، وهي أنهما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بَل أتيا بعضهم، فجيء بلفظ الأهل للدلالة على تعميمهم بالاسْتَطعَام، إذ لو قيل : (اسْتَطعَمَاهم) لكان الضَّمير عائدًا إلى المأتي إليهم[74]))[75].

تحرير المسألة :

اختلف المُعربون فِي موقع جملة **(اَسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا)** مِن الإعراب على وجوه :

الأوَّل : أنَّ تكون جوابًا لـ(إذا) الظَّرفيَّة المتضمِّنة معنى الشَّرط، والجملة محتملة لذلك، لأنَّ فعلي الشَّرط والجزاء ماضيَّان، وتكرار لفظ الأهل لتأكيد أنَّهما اسْتَطعَمَا جميع أهل القرية، وليس البعض المأتي دون غيره، وهو مِن باب إقامة الظاهر مقام المضمر[76]، وهذا ما ذهب إليه أبو البقاء[77] وغيره [78] .

والثَّاني : أنَّ تكون فِي محل نصب صفة لـ **(أَهْـلَ)**، ولا يصحُّ على هذا أن يُقال : اسْتَطعَمَاهم إلَّا أنَّ يقع الظاهر موقع المضمر[79] .

والثَّالث : أنَّ تكون فِي محل جرٍّ صفة لـ **(قَرْيَـةٍ)**، وهو الظاهر المختار عند ابن الحاجب[80] وأيّده ابن هِشَام فِي ذلك، وقوله فِي صدر المسألة، فكان اعتراض الدَّماميني أنَّ الضَّمير فِي (اسْتَطعَمَاهم) عائد على الأهل المقيَّد بالقرية، لإضافته لها فالربط المعنويُّ حاصل، والتجوز يلتزمه، لأنَّ القرآن مشحون بالمجاز .

يظهر لنا استدلال ابن هِشَام على صحَّة ما ذهب إليه بما يأتي :

1ـ يدلُّ تكرار لفظ الأهل في **(اَسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا)** على أنَّ الجملة صفة لـ **(قَرْيَـةٍ)**، لاشتمالها على ضمير يعود إلى الموصوف[81]، قال ابن هِشَام : ((ولهذا كان هذا الوجه أَوْلَى مِن أنْ تقدِّر الجملةَ جوابًا لـ(إذا)، لأنَّ تكرار الظاهر يَعْرَى حينئذٍ عَن هذا المعنى))[82]، ويقصد بذلك أنَّ جعل الجملة صفة يجعل للإتيان بالاسم الظَّاهر فِي موضع المضمر نكتةً وسببًا، بخلاف جعلها جوابًا لـ(إذا)، إذ لا يكون له سبب ونكتة[83].

فَصَّلَ ابن الحاجب فِي السَّبب بقوله : ((إنَّ **(اَسْتَطْعَمَآ)** صفةٌ لـ **(قَرْيَـةٍ)**، فلا بدَّ مِن ضمير يعود مِن الصفة الجُمليَّة إليها، ولا يمكن عودُه إلَّا كذلك، لأنَّه لو قيل : (استَطعَمَاهم) لكان الضميرُ لغيرها، ولو قيل : (استَطعَمَاها) لكان على التجوز، إذ القريةُ لا تُستطعم حقيقة، فلمَّا لم يكن

بدٌّ مِن ذكر الضَّمير العائِد على القرية، ولا يمكن ذكرُه وهو مضاف إليه إلَّا بذكر المضاف ولا يمكنُ ذكرُ المضافِ مضمرًا لتعذُّر إضافة المضمر، تعيَّنَ ذكره ظاهرًا))[84].

نخرج مِن توجيه ابن الحاجب بأنَّ تكرار لفظ الأهل يؤكد أن الجملة صفة لـ **(قَرْيَةٍ)**، ليتَّصل ضمير الموصوف به، فيحصل الارتباط اللفظيُّ بين الصفة والموصوف، وهو شرط مهم مِن شروط جعل الجملة صفة، إذ لم يعدوا فِي ربط الصفة الجُمليَّة بموصوفها إلَّا الضَّمير لا الربط المعنويّ، ولا باسم غير الضَّمير[85]، وهو لازم حتى يحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فيحصل بذلك التَّعريف أَو التخصيص[86] .

أمَّا مَن جعل الجملة جوابًا لـ(إذا) فإنّ تكرار لفظ (الأهل) إنَّما جاء لتأكيد معنى أنَّهم استطعموا جميع الأهل، ولـيس بعضهم، وأنَّهم تَتَبَّعَاهم واحدًا واحدًا ولم يجدوا إلَّا الرفض عَن استضافتهما.

ويبدو لنا أنَّ معنى التوكيد هنا يخدم جعل الجملة صفة لأهل القرية أكثر ممَّا يخدم جعلها جوابًا لـ(إذا)، إذ إنَّه موضح لصفة اللؤم الَّتي اتصفوا بها جميعًا، فكان ذلك أدعى لاستغراب موسى مِن صنيع الخضر عليه السلام معهم .

2ـ وجود ما يصلح أنَّ يكون جوابًا للشَّرط فِي الآية الكريمة مع صحَّة المعنى وموافقته للسِّياق، قال ابن هِشَام : ((وأيضًا، فلأن الجواب فِي قصة الغلام (قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا) لا قوله : (فَقَتَلَهُ)، ...، فليكن قوله : (لَو شِئْتَ) فِي هذه الآية أيضًا جوابًا)) [87].

3ـ وقوع الجملة بعد النكرة المحضة **(قَرْيَةٍ)** مؤيد لجعلها صفة لها، ولاسيما أنَّها تحقَّقت فيها الشروط مِن حيث إنَّها خبريَّة مشتملة على ضمير يعود على الموصوف، والموصوف نكرة[88]، قال ابن هِشَام : ((الجملةُ الخبريَّةُ الَّتي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطةً بنكرةٍ مَحْضَةٍ فهي صفةٌ لها،...، بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع))[89] وكل ذلك متحقق فِي هذه الجملة، فهي غير مستلزمة ممَّا قبلها، لوجود ما يصلح أن يكون جوابًا لـ(إذا) فِي الآية الكريمة، كما سبق، والمقتضي لجعلها صفة موجود، وهو صحَّة عمل العامل فِي الموصوف، وفِي الصفة[90]، ولا مانع معنوي أَو صناعي يمنع ذلك .

4ـ إنَّ ما يؤيد هذا الوجه أيضًا أن الحديث مسوق فِي وصف القرية[91]، وعلى هذا يفهم مِن مجموع الجمل أنَّ الخضر عليه السلام فعل ما فعل فِي قرية مذموم أهلها، وقد تقدَّم منهم سوء الصَّنيع مِن الإباء عَن حق الضيف مع طلبه، ولم يهمل أمر الجار فيها مع أنَّها حريَّة بالإفساد والإضاعة، بَل باشر بالإصلاح لمجرد الطاعة لله سبحانه، ولم يعبأ بفعل أهلها[92].

يترجَّح لنا بعد الَّذي أوردناه أنَّ ما ذهب إليه الشُّمُنِّيُّ فِي حجَّة انتِصَاره لابن هِشَام أقوى، إذ ليس المراد كما ذكر الدَّماميني في اعتراضه من أنَّ ما يمنع ذلك بناء على اعتبار الارتباط المعنويّ،

فقد قال الرَّصَّاع (ت894هـ) عنه : ((ما أشار إليه بعيد، لأنَّه يوقع اللبس، فما يدرى هل الجملة صفة للمضاف أَو للمضاف إليه ؟ فإنهم حملوا الجملة المذكورة وجهين مِن الإعراب))[93]، فثبتت حجَّة الانتِصَار .

الخاتمة

بعد هذا العرض لدلالة الجملة وإعرابها فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ لابدَّ أنَّ نذكر النتائج الَّتي توصلنا إليها، فنقول :

1ـ مَن دراستنا لدلالة الجملة وإعرابها رأينا مجيء الجملة بصيغ تقتضي إلى اختلاف محتمل فِي الدلالة القطعية أَو الاحتمالية والظَّاهرة أَو الباطنة، فضلًا عَن الاختلاف فِي محلها الإعرابيّ .

2ـ ظهور الثراء البلاغي والتوسع الدلالي فِي آيات القرآن مَن دلالات الجمل وإعرابها فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ، فقد وجدنا الأثر البلاغي لمعناها مِن جهة وعند إعرابها مِن جهة أخرى.

3ـ أفاد الشُّمُنّيُّ مِن دلالة الجملة وإعرابها فِي حُجَج انتصار النَّحْويّ التحقيق مِن مدى صحَّة الاعتراض الواردة على ابن هِشَام .

وبعد : فإننا آمل أن نكون قد وفقنا فِي هذا البحث لإعطاء صورة واضحة عَن دلالة الجملة وإعرابها فِي حُجَج الانتِصَار النَّحْويّ، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين .

هوامش البحث وقائمة المصادر والمراجع

(1) ينظر : مقومات الجملة العربية 18 .

(2) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل 5 .

(3) ينظر : الجملة العربية والمعنى 12 .

(4) ينظر : مغني اللبيب 5/39–40 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 5/43 .

(6) المصدر نفسه 5/45 .

(7) المنصف من الكلام 2/120 .

(8) المصدر نفسه 2/120 .

(9) ينظر : التبيان فِي إعراب القرآن 1088 .

(10) ينظر : الكشاف 5/201، والبحر المحيط 7/338، والدر المصون 9/293 .

(11) ينظر : الدر المصون 9/293 .

(12) الاستئناف البياني أَو البلاغي : وهو ما كان جوابًا لسؤال مُقَدَّر، وقد خصَّه ابن هِشَام بالبيانين في قوله : ((ويخصُّ البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مُقَدَّر))، ينظر : مغني اللبيب 5/40 .

(13) ينظر : التبيان فِي إعراب القرآن 1088 .

(14) البحر المحيط 7/338، وينظر : الدر المصون 9/293 .

(15) مغني اللبيب 5/43 .

(16) الدر المصون 9/ 293 .

(17) ينظر : الأصول فِي النحو 1/214، وشرح ابن عقيل 2/191 .

(18) الكشاف 5/201–202، وينظر : البحر المحيط 7/338 .

(19) ينظر : النحو الوافي 2/390 .

(20) ينظر : النحو والدلالة 128 .

(21) النحو الوافي 2/390 .

(22) مغني اللبيب 5/43 .

(23) المنصف من الكلام 2/119، وينظر : حاشية الأمير 2/46 .

(24) ينظر : النحو والدلالة 127 .

(25) النحو والدلالة 127 .

(26) ينظر : الجملة العربية والمعنى 22 .

(27) ينظر : ارتشاف الضرب 1617/3، والمساعد على تسهيل الفوائد 49/2، وهمع الهوامع 56/4 .

(28) أَيْ : المُفَسَّر .

(29) مغني اللبيب 114/5 .

(30) المنصف من الكلام 129/2 .

(31) المنصف من الكلام 129/2، وينظر كلام ابن هِشَام فِي : مغني اللبيب 106/5-107 .

(32) ينظر : ائتلاف النصرة 99 .

(33) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 311/3 .

(34) ينظر : ائتلاف النصرة 99 .

(35) ينظر : الكشاف 126/4، وتفسير البيضاويّ 82/4 .

(36) مغني اللبيب 107/5 .

(37) ينظر : البحر المحيط 276/6 .

(38) ينظر : الكشاف 126/4 .

(39) ينظر : فتح القدير 929/17 .

(40) ينظر : الكشاف 126/4، وفتح القدير 929/17، وتفسير التحرير والتنوير 13/17 .

(41) المقتضب 399/4، والأصول في النحو 343/1، والتعليقة على متاب سيبويه 61/2 .

(42) الخصائص 283/1-284 .

(43) وردت فِي : شرح المفصل 73/3 بلفظ : يجوز فِي التابع ما لا يجوز في المتبوع .

(44) ينظر : الكليات 1019 .

(45) ينظر : إعراب الجمل واشباه الجمل 33-34 .

(46) ينظر : شرح المفصل 18/8، والجنى الداني 551، وحاشية الصبان 300/3-301 .

(47) ينظر : الجنى الداني 551 .

(47) المنصف من الكلام 122/2 .

(48) الرابع من الجمل المختلف فيها استئناف هي أَم لا .

(49) مغني اللبيب 55/5 .

(50) المنصف من الكلام 122/2 .

(51) مغني اللبيب 55/5 .
(52) المصدر نفسه 122/2، وينظر كلام ابن هِشَام فِي : مغني اللبيب 55/5 .
(53) ينظر : أسرار العربية 198، والجنى الداني 552، ومغني اللبيب 55/5، وهمع الهوامع 57/4، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب 11 .
(54) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية 60/4، وشرح التصريح 318/4 .
(55) ديوانه 367 .
(56) المقتضب 38/2، والتبصرة والتذكرة 421/1 .
(57) ينظر : شرح التصريح 318/4، وحاشية الصبان 301/3 .
(58) ينظر : الجنى الداني 552، ومغني اللبيب 55/5، وهمع الهوامع 57/4 .
(59) ينظر : المنصف من الكلام 226/1 .
(60) مغني اللبيب 296/2-297 .
(61) ينظر : القرينة فِي اللغة العربية 124 .
(62) ينظر : التحليل النَّحْويّ أصوله وأدلته 208 .
(63) ينظر : الجنى الداني 255، ومغني اللبيب 297/2 .
(64) ينظر : مغني اللبيب 297/3، والتبصرة والتذكرة 421/1 .
(65) ينظر : التبصرة والتذكرة 421/1، والمنصف من الكلام 122/2 .
(66) مغني اللبيب 55/5 .
(67) ينظر : حاشية الدسوقي 58/2 .
(68) ينظر : مغني اللبيب 247/5 .
(69) ينظر : أمالي ابن الحاجب 217/1 .
(70) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(71) المنصف من الكلام 143/2 .
(72) شرح الرضيّ على الكافية 301/2 .
(73) ينظر : أمالي ابن الحاجب 217/1 .
(74) ينظر : البحر المحيط 142/6-143 .
(75) المنصف من الكلام 143/2 .
(76) ينظر : الدر المصون 532/7 .
(77) ينظر : التبان فِي إعراب القرآن 857 .

(78) ينظر : البحر المحيط 142/6، والدر المصون 532/7 .
(79) ينظر : الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب 138 .
(80) ينظر : أمالي ابن الحاجب 217/1 .
(81) ينظر : المصدر نفسه 217/1، ومغني اللبيب 248/5 .
(82) مغني اللبيب 248/5 .
(83) ينظر : حاشية الدسوقيّ 83/2 .
(84) أمالي ابن الحاجب 217/1 .
(85) ينظر : المنصف من الكلام 143/2 .
(86) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية 301/2.
(87) مغني اللبيب 248/5–249 .
(88) ينظر : شرح التسهيل، لابن مالك 310/3 .
(89) مغني اللبيب 246/5 .
(90) ينظر : حاشية الدسوقيّ 108/2 .

المصادر والمراجع

1ـ ائتلاف النصرة فِي اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (802هـ)، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ــ بيروت، ط1، 1407هـ ــ 1987م .
2ـ ارتشاف الضرب مِن لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1418هـ ـ 1998م .
3ـ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (577هـ)، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق، ط1، د ت .
4ـ الأصول فِي النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (316هـ)، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط3، 1417هـ ـ1996م.
5ـ إعراب الجملة وأشباه الجملة، الدكتور فخر الدِّين قباوة، دار القلم العربي ــ حلب، ط5، 1409ـ 1989م .
6ـ أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر الحاجب (646هـ)، دراسة وتحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان، ط1، 1409هـ ـ 1989م .

7ـ البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1993م .

8ـ التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصميري (541هـ)، تحقيق : الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر ـ دمشق، ط1، 1402هـ ـ 1982م .

9ـ التبيان فِي إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (616هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط1، د ت .

10ـ التحليل النحوي أصوله وأدلته، للدكتور فخر الدِّين قباوة، الشركة المصرية العالمية ـ لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002م .

11ـ تفسير البيضاوي المُسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدِّين أبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي (691هـ)، إعداد وتقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط1، د ت .

12ـ تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ا بن عاشور (1321هـ)، الدار التونسية للنشر ـ تونس، ط1، 1984م

13ـ الجمع الغريب فِي ترتيب آي مغني اللبيب، لأبي عبدالله محمد بن قاسم الرَّصَّاع (894هـ)، أحمد بن مصلح، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ـ السعودية، 1430هـ .

14ـ الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط1، 1412هـ ـ 2000م .

15ـ الجنى الداني فِي حُرُوف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدِّين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1992م .

16ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب لجمال الدِّين بن هِشَام الأنصاري، محمد بن محمد الأمير الأزهري (1232هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط1، د ت .

17ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هِشَام الأنصاري، محمد بن أحمد عرفة الدسوقي (1230هـ)، دار الطباعة الأميرية ـ القاهرة، 1301هـ .

18ـ حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ـ مصر، ط1، د ت .

19ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو مجاهد، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (377هـ)، حققه : بدر الدِّين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودققه : عبدالعزيز رباح، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط1، 1413هـ ـ 1993م .

20ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية والمكتبة العلمية ـ مصر، ط2، 1371هـ ـ 1952م .
21ـ الدر المصون فِي علوم الكتاب المكنون، أحمد يوسف المعروف بالسمين الحلبي (756هـ)، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط1، د ت .
22ـ ديوان ابن الدمينة، لأبي العباس ثعلب (291هـ) ومُحَمَّد بن حبيب، تحقيق : أحمد راتب النفاح، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة، ط1، د ت .
23ـ ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، ط1، 1406هـ ـ 1986م .
24ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له : الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1408هـ ـ 1988م .
25ـ روح المعاني فِي تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدِّين محمود الآلوسي (1270هـ)، دار التراث العربي ـ بيروت، ط1، د ت .
26ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدِّين عبدالله بن عقيل الهمذاني (769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط2، 2004م .
27ـ شرح التسهيل، جمال الدِّين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (672هـ)، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط1، 1410هـ ـ 1990م .
28ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فِي النحو، خالد بن عبدالله الأزهري (905هـ)، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط2، 1427هـ ـ 2006م .
29ـ شرح الرضيّ على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي (686هـ)، تصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي، ط2، 1996م .
30ـ شرح المفصل، موفق الدِّين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، ط1، د ت .
31ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية مِن علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، اعتنى به وراجع أصوله : يوسف الغوش، دار المعرفة ــ بيروت، ط4، 1428هـ ـ 2007م .
32ـ القرينة فِي اللغة العربية، للدكتور كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة ـ عمان، ط1، 2009م .

33ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فِي وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشريّ (538هـ)، تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكات ـ الرياض، ط1، 1418هـ ـ 1998م .

34ـ المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي (377هـ)، حققه : الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ـ السعودية، ط1، 1424هـ ـ 2004م .

35. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدِّين بن عقيل (769هـ)، تحقيق وتعليق : الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق، 1400هـ ـ 1980م .

36. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)، شرح وتحقيق : الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث ـ القاهرة، ط1، 1424هـ ـ 2004م .

37ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدِّين بن يوسف بن هِشَام الأنصاري (761هـ)، تحقيق وشرح : الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي ـ الكويت، ط1، 1421هـ ـ 2000م .

38ـ المُقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (285هـ)، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة، ط2، 1399هـ ـ 1979م .

39. مقومات الجملة العربية، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 2007م .

40. المنصف مِن الكلام على مغني ابن هِشَام، تقي الدِّين أحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ (872هـ)، المطبعة البهية بمصر، ط1، 1305هـ .

41ـ موصول الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبدالله الأزهري (905هـ)، حققه وعلق عليه : الدكتور عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1427هـ ـ 2006م .

42. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف ـ مصر، ط1، د ت.

43ـ النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق ـ القاهرة، ط1، 1420هـ ـ 2000م .

44ـ همع الهوامع فِي شرح جمع الجوامع، جلال الدِّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق وشرح : الدكتور عبدالعال سالم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1992م .

References

1- Al-Zubaidi, A. A. (1987). *Al-Nusra Coalition in the Difference of Kufa and Basra Nahiyah* (1st ed.). Arab Renaissance Library. Beirut.

2- Yusuf, M. (1998). *Resip beating from the tongue of the Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

3- Al-Anbari, A. M. (1999). *Arabic secrets* (1st ed.). Publications of the Arab Scientific Academy. Damascus.

4 Al-Sarraj, M. S. (1996). *Fundamentals in Grammar* (3rd ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

5 - Qabawa, F. (1989). *Sentence and semi-sentence syntax* (5th ed.). Al-Qalam Al-Arabi press. Aleppo.

6 - Ibn Al-Hajeb, O. (1989). *Amali Ibn Al-Hajeb*. Al-Jeel Press. Beirut.

7 Al-Andalusi, M. Y. (1993). *Ocean Sea* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.

8 Al-Sumairi, A. A. (1982). *Insight and reminder* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

9 Al-Akbari, A. A. (1988) *Clarification In The Syntax Of The Quran*. Issa Al-Babi Al-Halabi and his partners for publication. Syria.

10- Qabawah, F. (2002). *Syntactic Analysis, Its Principles and Evidence* (1st ed.). The Egyptian International Company. Longman, Library of Lebanon Publishers. Lebanon.

11- Al-Baydawi, N. A. (1993) *Al-Baydawi's interpretation of the title (The Lights of The Descendent and* The *Secrets of Interpretation)* (1st ed.). Arab Heritage Revival House. The Foundation for Arab History. Beirut.

12- Ibn Ashour, M. A. (1984). *The interpretation of liberation and enlightenment* (1st ed.). The Tunisian Publishing House. Tunis.

13- Al-Rasaa, M. Q. (2009). *The strange plural in the arrangement of Mughni Al-Labib*. College of Arabic Language. Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

14- Al-Samarrai, F. (2000). *The Arabic Sentence and Meaning* (1st ed.). Ibn Hazm press. Beirut.

15 Al-Muradi, A. Q. (1998). *Al-Jana Al-Dani in the Letters of Meanings*. Al-Kutub Al-Alami Press. Beirut. Lebanon.

16- Al-Azhari, J. H. (1988) *The footnote of the prince on Mughni al-Labib* (1st ed.). Arab Books Revival Press. Cairo.

17 Al-Dasouki, M. A. (1884). Al-Dasouki's footnote on Mughni Al-Labib. Amiriya Printing House. Cairo.

18- Saad, T. A. (1987*) Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (*1st* ed.). Al-Tawfiqiyyah Library press. Egypt.

19- Al-Farsi, A. A. (1993). *The argument for the seven readers, the imams of the cities in Hijaz, Iraq and the Levant, whom Abu Mujahid mentioned* (1st ed.). Al-Mamoun for Heritage. Damascus.

20- Jinni, O. (1952). *Properties* (2nd ed.). The Egyptian Book House and the Scientific Library. Egypt.

21- Al-Halabi, A. Y. (1986). *Al-durr Al-masoon in the science of the hidden book* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.

22- Thalab., H. (1980). *Diwan Ibn Al-Daminah* (1st ed.). Al-Urouba Library. Cairo.

23 (1986). *Diwan Jarir* (1st ed.). Beirut House for Printing and Publishing. Beirut.

24 Faour, A. (1988). *Diwan Zuhair bin Abi Salma*. (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.

25- Al-Alusi, Sh. (1986). *The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Muths* (1st ed.). Arab Heritage House. Beirut.

26-Al-Hamdhani, B. A. (2004). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (2nd ed.). Al-Talai press. Cairo.

27- Al-Andalusi, J. A. (1990). *Explanation of Facilitation* (1st ed.). Hajar for printing and publishing. Cairo.

28- Al-Azhari, Kh. (2006). *Explanation of the declaration of the clarification or the Declaration of the content of the clarification in grammar* (2nd ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.

29- Al-Astrabadi, R. M. (1996). *Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah* (2nd ed.). Garyounis University Publications. Benghazi.

30- Al-Nahawi, M. (1988). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Muniriyah Printing Department. Egypt.

31- Al-Shawkani, M. A. (2007). *Fath Al-Qadeer combines the art of the novel and the know-how from the science of interpretation* (4th ed.). Al-Maarifa press. Beirut.

32- Aziz, C. K. (2009). *Al-Qarinah in the Arabic language* (1st ed.). Dijla press. Amman.

33- Al-Zamakhshari, J. M. (1998). *Scouting the facts of the ambiguities of inspiration and the eyes of sayings in the face of interpretation* (1st ed.). Obeikan Library. Riyadh, KSA.

34 Al-Farsi. (2004). *Shiraz Issues* (1st ed.). Treasures of Seville for Publishing and Distribution. Saudi Arabia.

35 Bin Aqeel, B. (1980). *Helper to facilitate benefits*. Al-Fikr press. Damascus.

36- Al-Zajjaj, I. A. (2004). *The meanings of the Quran and its syntax* (1st ed.). Al-Hadith press. Cairo.

37 Al-Ansari, J. Y. (2000). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (1st ed.) Arab Heritage House. Kuwait.

38 Al-Mubarrad, M. Y. (1979). *Al-Muqtadab* (2nd ed.). Publications of the Supreme Council for Islamic Affairs. Committee for the Revival of Islamic Heritage. Cairo.

39 Al-Makarem, A. (2007). *Constituents of the Arabic sentence* (1st ed.). Al-Gharib for printing and publishing. Egypt.

40 Al-Shammani, T. A. (1888). *Fair talk on Mughni Ibn Hisham* (1st ed.). Al-Bahia Press. Egypt.

41 Al-Azhari, Kh. (2006). *Connecting students to syntax rules* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

42 Hasan, A. (1986). *Al-Nahw Al-Wafi* (1st ed.). Al-Maarif Press. Lebanon.

43- Abdel-Latif, M. H. (2000). *Syntax and Semantics (An Introduction to the Study of the Syntactic and Semantic Meaning (1st ed.)* Al-Shorouk press. Cairo.

44- Al-Suyuti, J. (1992). *Hama Al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.